



INTERNATIONAL BUDGET PARTNERSHIP
Open Budgets. Transform Lives.

نوفمبر - ديسمبر 2014 رقم 81

[التعامل مع الاتفاقات الدولية](#)

[معنى مفاوضات المناخ بالنسبة للموازنات القومية](#)

[ما بعد عام 2015: الشفافية والمحاسبة والمشاركة في التمويل من أجل التنمية](#)

[المحاسبة والمشاركة](#)

[إعادة النظر في المحاسبة الاجتماعية](#)

[الأزمة المالية التي تلوح في الأفق والبرامج الاجتماعية المعرضة للخطر في السلفادور](#)

[مواد التدريب](#)

[مراقبة تنفيذ الموازنة](#)

[المنشورات](#)

[منشورات شراكة الموازنة الدولية \(IBP\)](#)

[المزيد من القراءة من الميدان](#)

[فرص العمل](#)

[دليل استراتيجيات الدولة](#)

برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة: تحديثات شهر نوفمبر

يتاح الآن آخر تحديث حول برنامج تتبع مسح الموازنة المفتوحة (www.obstracker.org). من بين 240 وثيقة موازنة تمت مراقبتها بين كل الدول التي عددها 30 دولة، تم نشر ما إجماليه 152 وثيقة من وثائق الموازنة حاليًا. وتمثل تلك زيادة صافية بمقدار الضعف عن الشهر الماضي.

[اطلع على تحديث شهر نوفمبر](#) للتعرف على تفاصيل حول الدول التي تحقق تقدمًا، والدول التي تتخلف، بالإضافة إلى ما يجب توخي الحذر منه في الشهر القادم.

تحديث حول إطار عمل الإنفاق العام والمحاسبة المالية (PEFA)

في العام الماضي، دعت أمانة الإنفاق العام والمحاسبة المالية (PEFA) لتقديم الطلبات من أجل مراجعة إطار العمل الخاص بهم من أجل تحسين إدارة الأموال العامة. وقد أصدرت شراكة الموازنة الدولية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني (CSO) من حوالي 50 دولة، [استجابة مشتركة](#) تدعو إلى التركيز بشكل أكبر على المشاركة الدولية وإلى استعادة مؤشرات دعم الجهات المتبرعة. وحتى الآن، لم يتعامل إطار عمل الإنفاق العام والمحاسبة المالية مع هذه المشكلات.

ونحن الآن نقوم بتنسيق [استجابة ثانية](#) للتغييرات المقترحة من أجل دعوة إطار عمل الإنفاق العام والمحاسبة المالية لتحسين مستوى استجابة الجهات المتبرعة والحكومات معًا. وقم بقراءة [ملحق](#) المبادرة العالمية حول الشفافية المالية (GIFT) حول دمج الإجراءات الخاصة بمشاركة العامة في تجهيز وتنفيذ الموازنة في مجموعة مؤشرات إطار عمل الإنفاق العام والمحاسبة المالية.

تواصل عبر مواقع
التواصل الاجتماعي مع
شراكة الموازنة الدولية



التعامل مع الاتفاقات الدولية

معنى مفاوضات المناخ بالنسبة للموازنات القومية، بقلم بيتر تيربسترا، معهد الموارد العالمية

في بدايات شهر ديسمبر 2014، اجتمع آلاف المندوبين عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص في ليما لحضور [مؤتمر التغير المناخي التابع للأمم المتحدة](#). وبعد أسبوعين من المفاوضات الصعبة، وضعت الوفود أسس اتفاقية المناخ الدولية لكي يتم التوقيع عليها في باريس في العام التالي. وسوف يستمر الوفود في المفاوضات هذا العام، وسوف يبدعون في تنفيذ المهمة الشاقة المتعلقة بتحويل العناصر العريضة لنص التفاوض إلى تفاصيل محددة.



الصورة مهداة من: Flickr/World Bank

ولكن، ما الذي تعنيه القرارات المتخذة في ليما للحكومات الوطنية التي تواجه مهمة التعامل مع تأثيرات التغيرات المناخية وتقليل الانبعاثات الناجمة عن تلك الحكومات؟ وكيف يمكن أن يساهم المجتمع المدني ومجموعات الموازنات؟

قدر كبير من الزخم يؤدي إلى المفاوضات

لقد كان الزخم الذي أدى إلى مؤتمر ليما ضخماً. وقد بدأ في سبتمبر من خلال قمة التغييرات المناخية للسكرتير العام للأمم المتحدة ومسيرة التغييرات المناخية الشعبية. وقد وقعت الولايات المتحدة والصين، وهما دولتان من أكبر الدول التي تصدر عنها غازات الاحتباس الحراري (GHG) – على اتفاق غير مسبوق لخفض الانبعاثات الناجمة عن كلتا الدولتين. وبعد فترة قصيرة من ذلك، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه بحلول عام 2030، سوف يقوم بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 40% على الأقل عن مستويات عام 1990. وفي نفس الوقت، التزم عدد كبير من شركات القطاع الخاص باتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالمناخ، من خلال تقليل الانبعاثات وتقوية مرونة تلك الشركات تجاه التأثيرات المناخية.

وفي الجانب المالي، كان هناك زخم كذلك. وقد أعلن نادي التمويل التنموية الدولي (IDFC)، وهو عبارة عن مجموعة من بنوك التنمية الدولية والإقليمية والقومية، أن [النادي التزم في عام 2013 بتوفير تمويل بمبلغ 89 مليار دولار لأغراض التعديل والتخفيف من حدة المخاطر](#). وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت عشرات الدول بتوفير ما إجماليه 10 مليارات دولار إلى صندوق المناخ الأخضر من أجل مساعدة الدول على الاستعداد للتأثيرات المناخية والانتقال إلى اقتصاد يقل فيه إنتاج الكربون. وتعد هذه المحطة محطة مهمة: فهي تظهر أن الدول المتطورة لديها الثقة في الصندوق وتطمئن الدول النامية أن الأموال سوف تتدفق عليها.

تقدم بطيء في المفاوضات

ومع ذلك، في المفاوضات، لم تظهر التفاصيل المتعلقة بكيفية تمويل الإجراءات المتعلقة بالمناخ إلا بشكل بطيء. وقد تم الوصول إلى الإجماع حول عناصر النص النهائي التي ستشكل أساساً لاتفاقية المناخ الجديدة لعام 2015 لفترة ما بعد عام 2020. إلا أن الكثيرين كانوا يأملون في أن يتضمن القرار النهائي "خريطة طريق" لكيفية حشد التمويل الذي يقدر بـ 100 مليار دولار في العام لأغراض المناخ والمطلوب الشروع في جمعه في عام 2020.

وقد تم حث الدول المتقدمة لتوفير الدعم، إلا أنه لم يفرض عليها تقديم تقرير حول المقدار الذي سيلتزمون بتوفيره. (ويطلق القائمون على مفاوضات المناخ على ذلك اسم "المساهمات المستهدفة المحددة قوميًا"). وبالتالي، يجب أن يعثر المفاوضات على طريقة أخرى لوضع التزامات مالية رسمية من أجل تمويل المناخ.

ومع ذلك، يلزم تحقيق قدر إضافي كبير من التقدم فيما يتعلق بالتمويل هذا العام من أجل تأمين الوصول إلى اتفاق عالمي جديد. على سبيل المثال، ما زالت مصادر وقنوات وتخصيصات ومستويات التمويل للمناخ للسنوات القادمة غير واضحة. وسيكون التعاون والتوصل إلى تسوية ضروريان إذا لزم الوصول إلى اتفاق حول إطار عمل من أجل تجميع تريليونات الدولارات من أجل تقليل الانبعاثات وتحقيق المرونة.

ماذا يعني ذلك بالنسبة لمنظمات الموازنة؟

رغم التقدم البطيء في وضع التفاصيل، إلا أن مقدار التمويل العام المنفق على الأنشطة المتعلقة بالمناخ من المحتمل أن يتزايد. وسوف تستمر الحكومات القومية في وضع أنفسها في مواضع تسمح لها بالوصول إلى هذه الأموال الدولية. وفي نفس الوقت، ستوجب على الدول زيادة الإنفاق من الموازنات الخاصة بها من أجل التعامل مع التأثيرات المتزايدة للتغيرات المناخية وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

تتاح للحكومات القومية خيارات مختلفة لتوفير التمويل لأغراض المناخ؛ فعلى سبيل المثال، يمكنهم دمج اعتبارات المناخ في أنظمة إدارة الموازنة الحالية، أو عمل صناديق ومنظمات مخصصة من أجل إدارة تمويل المناخ. وتعكف العديد من الدول على الأمر الثاني، وتقوم بعملية إنشاء سياسات وإجراءات ومعاهد قومية لإدارة تمويل المناخ، إذا لم تكن تلك الدول قد فعلت ذلك بالفعل.

وفي خضم المفاوضات، ينتقل تركيز النقاشات على التمويل من "المقدار" إلى "ما يتم تنفيذه". وتعد مجموعات الموازنة وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني الأخرى ضرورية في هذه المناقشات، حيث إنها تلعب دورًا مهمًا فيما يتعلق بضمان إنفاق الأموال بشكل فعال. ومن خلال المشاركة في النقاشات المثارة حول المناخ، يمكن أن تقوي مجموعات الموازنة معارفها وموضعها للتأثير على عمليات التخطيط والسياسات ومراقبة التنفيذ بالإضافة إلى زيادة مستوى الوعي. كما يمكن أن تقوم كذلك بحشد المجتمعات والمنظمات من أجل المشاركة في عمليات التخطيط والتنفيذ والإشراف.

ويمكن أن تخلق المشاركة القوية من المجتمع المدني على المستويين القومي والدولي الفارق فيما يتعلق بضمان وصول التمويل المعد لأغراض المناخ إلى هدفه، أي النمو الاقتصادي دون إنتاج قدر كبير من الكربون في عالم يتسم بالمرونة.

لمزيد من المعلومات، اتصل ببيتر تريبيسترا عبر البريد الإلكتروني pterpstra@wri.org.

ما بعد عام 2015: الشفافية والمحاسبة والمشاركة في التمويل من أجل التنمية، بقلم كلير شاولتين، شراكة الموازنة الدولية

من المقرر أن يكون عام 2015 عامًا مهمًا في مجال التنمية العالمية. وأسباب ذلك متعددة، إلا أن ليس من أقلها أننا سنرى النتائج النهائية لعملية أهداف التنمية المستدامة (SDG) لما بعد عام 2015. في أواخر العام الماضي، أصدرت الأمم المتحدة تقريرها النهائي حول أهداف التنمية المستدامة. وقد رحبت شراكة الموازنة الدولية (IBP) بالتقرير، مع الدعوة إلى دمج المزيد من الأهداف الأكثر تحديدًا لشفافية الموازنة والمشاركة في إطار العمل.

بعد التمويل واحد من أهم العقبات التي تتم الإشارة إليها عند تنفيذ التنمية المستدامة. وقد تم الاعتراف بهذا الأمر في مؤتمر ريو 20+ في عام 2012، والذي شهد تأسيس عملية تنموية من أجل تقييم الخيارات المقترحة من أجل التمويل الفعال. وقد تم إطلاق العملية التي يطلق عليها اسم **التمويل من أجل التنمية (FFD)** بدعم من الجمعية العامة، وهي تشتمل على استشارات مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ومع مختلف المساهمين، بما في ذلك الشركات والمجتمع المدني.

ويجب أن تكون الشفافية المالية والمشاركة والمحاسبة من الأمور الأساسية في إطار عمل ما بعد عام 2015 ووسائل تنفيذه والتمويل من أجل التنمية. وتلك هي الدعوة الرئيسية لشراكة الموازنة الدولية وشركائنا.



وقد ألقى خوان كاستيلو من Fundacion Solidaridad، والذي ساعد على التحقق من الوفاء بأهداف الإنفاق المتعلق بالتعليم في جمهورية الدومينيكان، الضوء على أهمية **الشفافية المالية والمحاسبة والمشاركة في جلسة حديثة للتمويل من أجل التنمية (FFD) في الأمم المتحدة**. وقد قال أنها "أمور أساسية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة حيث إنها تساهم في تحقيق استثمارات عامة عادلة وخاضعة للمحاسبة".

ومثل شراكة الموازنة الدولية ومنظمات المجتمع المدني التابعة، دعا كاستيلو إلى ما يلي:

- الشفافية الكاملة للمعونات والإيرادات والإنفاق تجاه كل هدف من أهداف التنمية المستدامة؛
- آلية لمراقبة الإنفاق ونتائجه تجاه كل هدف ومستهدف، مثل برنامج تتبع التمويل، و
- مشاركة المواطنين في عملية الموازنة، بما في ذلك عقد السلطات التشريعية لجلسات استماع عامة في اللحظات الرئيسية من دورة الموازنة.

مع استمرار العملية بين الحكومات قبل مؤتمر التمويل من أجل التنمية المزمع عقده في شهر يوليو من عام 2015، فإننا على استعداد للمساعدة على تطوير التنمية المفتوحة والمستدامة والتمويل بما يضمن تحقيق النتائج.

للحصول على المزيد من المعلومات، اتصل بـ [كلير شوتين](mailto:claire.schouten@gmail.com) عبر عنوان البريد الإلكتروني claire.schouten@gmail.com.

المحاسبة والمشاركة

إعادة النظر في المحاسبة الاجتماعية، بقلم فليتشر تيمبو ولويس بال، معهد التنمية الدولية

على مدار الحقيقتين المنصرمتين، نمت استثمارات الجهات المانحة في إطار مبادرات المحاسبة الاجتماعية وتقوية المواطنين بشكل كبير. وهذا الاتجاه يظهر في طريقة التفكير الجديدة حول [الأمر التي تجعل المعونة فعالة](#)، وهي طريقة تؤكد على تضمين مجموعة متنوعة من العوامل، بالإضافة إلى توفير المزيد من الشفافية والمحاسبة. ولكن كيف يمكن أن نترجم هذه الطموحات إلى ممارسات عملية؟

لقد نشر برنامج [الأبحاث والسياسات في مجال التنمية \(RAPID\)](#) التابع لمعهد التنمية الدولية (ODI) [مؤخرًا تقريرًا](#) يلقى بعض الضوء على هذا السؤال. وينظر التقرير في أمر فاعلية برامج المحاسبة ويقرر الكيفية التي يمكن تحسينها بها. وهو يعتمد على الدروس المستفادة من برنامج [Mwananchi](#) التابع للمعهد للتنمية الدولية، والذي يهدف إلى تقوية مشاركة المواطنين مع الحكومات القومية والمحلية في ست دولة إفريقية.

المحاورون والتطوير المؤسسي



الصورة مهداة من: Flickr/Mwananchi-Africa

برنامج Mwananchi، والذي يعني المواطن العادي في كيسواهيل، كان عبارة عن برنامج لخمس سنوات يهدف إلى "تغيير العلاقة بين المواطن والدولة تجاه تحقيق المزيد من الشفافية والمحاسبة". ومن خلال العمل مع منظمات التنسيق القومية في كل دولة، أصدر برنامج Mwananchi دعوات للمقترحات ممن يطلق عليهم اسم المحاورون، وهو اسم يشير إلى منظمات المجتمع المدني (CSO) والمنافذ الإعلامية والسلطات القومية، من أجل تحديد وتنفيذ مشروعات المواطنين.

ويحدث الحوار عندما يقوم العاملون بتأسيس العلاقات والظروف والمساحات المناسبة للتطوير. وفي حين أن الجهات المانحة قد فكرت (ودعمت) بشكل تقليدي منظمات المجتمع المدني "كمحاورين"، فإن تجربة Mwananchi أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك عاملين آخرين يمكنهم لعب هذا الدور بنجاح. الأمر الأهم هو أنهم لديهم السمات المناسبة للمساعدة على حل أي مشكلة [إجراء جماعي](#) يشار إليها.

وقد توصل البحث إلى أن اختيار المنظمات أو الأفراد المشاركين في مشروع لمجرد سمعتهم الحسنة قد لا يكون أمرًا مفيدًا، بل إنه يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التغيير كذلك. ومن خلال منهجية المساهمين المتعددين، حيث يتم تحديد ودعم المحاورين المناسبين ("الذين يمكنهم تغيير قواعد اللعبة")، يمكن جذب العاملين الآخرين ذوي الصلة. وفي المقابل، سوف يستمر العاملون الآخرون في المساهمة في الوصول إلى الحلول المناسبة.

وعلى الرغم من ذلك، هناك معضلات وتحديات متأصلة في هذه المنهجية. وقد أشارت خبرة برنامج Mwananchi إلى أن بعض المحاورين (مثل أعضاء البرلمان، أو الزعماء المحليين أو البيروقراطيين) لم يكونوا قادرين مثل منظمات المجتمع المدني على استخدام إطار العمل المانحة ومنهجيات إدارة المشروعات النموذجية في البرامج المدعومة من خلال الجهات المانحة. في حين أن هذه التحديات يمكن أن تؤدي إلى جعل

الجهات المانحة ومنظمات التنسيق تفضل العمل مع منظمات العمل المدني، يجب أن يعيدوا التفكير، بدلاً من ذلك، في كيفية تصميم ودعم البرامج من أجل السماح بتوفير مساحة لمجموعة أوسع نطاقاً من العاملين.

إعادة التفكير في آليات التصميم والدعم

من الجلي من خلال تجربة Mwananchi أن مبادرات الدعم المدعومة خارجياً يجب أن تكون مرنة ويمكن قبولها. ويحدد التقرير مجموعة من العاملين الذين يجب أن تضعهم الجهات المانحة والمنظمات التي تنفذ تلك البرامج في الاعتبار.

- البحث عن الجهات التي يمكنها تغيير قواعد اللعبة: ويجب استثمار ذلك في تحديد ودعم المحاورين الذين يمتلكون المهارات والشبكات اللازمة لتحقيق تغيير فعلي.
- الإدارة من أجل تحقيق النتائج: يحدث التقدم على المدى البعيد – يمكن أن يؤدي التركيز محدود النطاق على الأهداف والمؤشرات المحددة من قبل أو غير المرنة نتائج عكسية.
- النطاقات الزمنية المرنة: يمكن أن يقوّض الضغط من أجل الحصول على النتائج في وقت مبكر للغاية العلاقات وبناء الثقة وكذلك التأثير الإجمالي بعيد المدى للمبادرات.
- التمويل المرن: يمكن أن يزيد السماح بتمديد البرامج، عندما تكون هناك احتمالية لتحقيق تأثير عميق الأثر، من القيمة التي يمكن الحصول عليها مقابل الأموال بشكل كبير.
- هياكل التكلفة: يجب أن يتم تقييم معدلات التكلفة وقيود الموازنات بشكل دوري، وحسب كل حالة، من أجل ضمان أنها لا تؤثر بالسلب على الجودة أو التأثير.
- مراقبة التقدم: تميل منهجيات الإطار المنطقي إلى التركيز على النتائج القابلة للقياس الكمي بشكل أكبر. في برنامج Mwananchi، أثبت دمج الإطار المنطقي واستراتيجيات **تعيين النتائج** نجاحها في التقاط المزيد من أنواع النتائج السلوكية أو المتعلقة بالعمليات.

النتائج

تتطلب منهجيات المساهمين المتعددين الناجحة للمحاسبة الاجتماعية المزيد من الإبداع والمرونة من الجهات المانحة. ويشتمل ذلك على إعادة التفكير في كل أوجه تصميم البرنامج والتوفير والتسليم، بما في ذلك كيفية فهم السياق المحلي وهياكل السلطة ووسائل التمويل والنتائج والإطارات الزمنية.

للحصول على المزيد من المعلومات حول البحث، اتصل بفلينشر تيمبو على عنوان البريد الإلكتروني f.tembo@odi.org.uk

الأزمة المالية التي تلوح في الأفق والبرامج الاجتماعية المعرضة للخطر في السلفادور، بقلم روسيو كامبوس، شراكة الموازنة الدولية

من التسعينيات من القرن العشرين، اضطرت الحكومة السلفادورية إلى الاقتراض بصفة دائمة من أجل مواكبة الإنفاق العام. وقد أقرت الإصلاحات المالية التي جرت في عام 2010 بالمشكلة، إلا أنه وفقاً لتقييم حديث من صندوق النقد الدولي (IMF)، استمر الدين العام في الارتفاع، من 54.25 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2012 وحتى 58 في المائة في عام 2013. في حين أن هناك قانون معتمد حديثاً حول التنمية والحماية المدنية يضمن استمرارية الاستثمار في البرامج الاجتماعية المطلوبة بشدة، إلا أن استدامة مثل هذا الإنفاق في مواجهة الضغط المالي تبقى مشكلة كبيرة.

وفي ضوء ذلك، قامت شراكة الموازنة الدولية في شهر نوفمبر الماضي بتنظيم منتدى لفحص استدامة الإنفاق الاجتماعي في السلفادور. وهذا المنتدى، الذي جمع بين المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والسياسيين من كل أرجاء المجتمع السياسي، كان يهدف إلى التحقق من الحفاظ على الخدمات الاجتماعية وتحسينها في خضم الدين العام المتنامي. (يمكن الاطلاع على العروض التقديمية التي تم لقاؤها باللغة الإسبانية من [هذا الارتباط](#).)

نقاش عام

وقد أتاح المنتدى مساحة للمشاركين لمناقشة استدامة الإنفاق العام والحوار حول هذا الأمر بشكل منفتح. وقد ظهرت العديد من وجهات النظر أثناء الحدث، حيث عكست المنظورات المختلفة لأولئك المشاركين فيه.

وفقًا لمدير السياسة الاقتصادية لوزارة التمويل، يعد الإنفاق على المعاشات أحد العوامل الرئيسية المساهمة في المسار المالي غير المستدام في الدولة، مما يجعل من الصعب تجنب المزيد من الاقتراض. ويتوافق ذلك من تقييم صندوق النقد الدولي الحديث، والذي يشير إلى "زيادة في القروض المرتبطة بالمعاشات والتي وصلت إلى 11 في المائة من الناتج القومي المحلي". وقد ركز العديد من المسؤولين الحكوميين على زيادة النمو الاقتصادي كعنصر رئيسي في النظام المالي.



Credit: Flickr/Lee Shaver

وقد تحدث قائد **منتدى الصحة القومية**، وهو عبارة عن تحالف لمنظمات المجتمع المدني يتعامل مع الأمور الصحية، حول الكيفية التي يساعد بها تجنب دفع الضرائب، بالإضافة إلى نظام الضرائب الرجعي في السلفادور، على تفاقم عدم قدرة الحكومة على توفير خدمات عامة ذات جودة عالية بصفة مستدامة بالإضافة إلى حماية

الحقوق الأساسية.

وقد ركز العديد من المشاركين من المجتمع المدني على أهمية الموازنة بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية. في حين أن الخبراء من مراكز البحوث قد عبروا عن وجهات نظر مشابهة من حيث الربط بين السياسات الاجتماعية والسياسية والربط بين الإصلاحات المالية واحتياجات وأولويات الإنفاق الاجتماعي. وقد أشار العديد من المشاركين من خارج الحكومة إلى أن الإنفاق على الخدمات للسكان الفقراء يجب أن يهدف إلى تصحيح، وليس إلى إدامة، حالات عدم المساواة الكامنة.

التطلع نحو المستقبل

يجب أن تستمر هذه الأنواع من النقاشات الصريحة والمنتجة والتي تشتمل على المساهمين إذا كانت السلفادور ترغب في التعامل مع المشكلات المالية العامة. وهناك حاجة ملحة إلى أن تقوم الحكومة بتحديد الثغرات وتصحيح الممارسات السيئة خشية انتشار الأزمة التي تؤثر على المعاشات حاليًا لتصيب البرامج الاجتماعية الأخرى. ومن الضروري للغاية أن تبحث الحكومة عن طرق لحماية الحقوق الأساسية ولتوفير الخدمات ذات الجودة العالية، مع الحفاظ على المسؤولية المالية الملقاة على عاتقها.

وبالنسبة للمجتمع المدني، لا توجد فرصة مناسبة بشكل أكثر من هذه لتوضيح التحديات التي تواجه الإنفاق العام وتوضيح مدى تأثير الاقتطاعات المحتملة على القطاعات المعرضة للخطر. وسوف تستمر شراكة الموازنة الدولية في استكشاف الفرص للمشاركة مع مختلف العاملين في السلفادور من أجل خلق الأدلة المتعلقة بأهمية الاستثمارات الخاصة بالإنفاق الاجتماعي.

للحصول على المزيد من المعلومات، قم بالاتصال بروسيو كامبوس عبر البريد الإلكتروني rcampos@internationalbudget.org.

مواد التدريب

مراقبة تنفيذ الموازنة

هل ترغب في معرفة كيفية مراقبة تنفيذ الموازنات الحكومية؟ لقد قامت شراكة الموازنة الدولية مؤخرًا بإطلاق مجموعة من **مواد التدريب حول مراقبة الموازنة للمجتمع المدني**. وهذه المواد، التي تهدف إلى دعم المدربين، مقسمة إلى ثمان وحدات ذاتية، تركز كل منها على أحد الأوجه المختلفة لمراقبة الموازنة. وقم **بزيارة بناء القدرات** في موقع شراكة الموازنة الدولية للحصول على مواد التدريب الأخرى.

المنشورات

منشورات شراكة الموازنة الدولية

هل أصبحت الولايات المتحدة جادة بشكل أكبر حيال الشفافية المالية في مختلف أرجاء العالم؟ في كل عام، تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بعمل تقييم للشفافية المالية للدول المؤهلة لتلقي المعونة الأمريكية وتقوم بنشر نتائج ذلك التقييم. وهذا الملخص المختصر ينظر في أمر تقرير الشفافية المالية لعام 2014، ويوضح نتائجه، كما يبحث عن التحسينات التي يتم عملها على طريقة تقييم وزارة الخارجية للشفافية، كما أنه يوصي بطرق معينة من أجل تحسين التقييمات المستقبلية بشكل أكبر.

قراءة أكثر من الميدان - تغطية مناسبة لقضايا الموازنة ومشاركة المجتمع المدني في الموازنة العامة من الصحف الأكاديمية والمتخصصة

قامت المبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT) بنشر [مجموعة جديدة من دراسات الحالة وتقرير تجميعي](#) حول الإبداعات في مجال المشاركة العامة في عمليات الموازنة والعمليات المالية. وتنتظر دراسات الحالة تلك في أمر الجهود المكثفة التي تبذلها كوريا الجنوبية والبرازيل والفلبين لإنشاء المؤسسات والسياسات الجديدة التي تشجع على مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسة المجمع.

توفر ورقة عمل بنك التنمية الأمريكي التي تحمل العنوان "[هل تساعد عمليات الموازنة التشاركية على تحسين توفير الخدمات العامة بشكل لا مركزي؟](#)" أول تقييم تجريبي لتأثيرات نموذج الموازنة التشاركية. من خلال استخدام تجربة خاضعة للسيطرة للوحدات الإدارية على مستوى المستوطنات في ثلاث مناطق روسية، توصل هذا البحث إلى أن الامتيازات التي كانت تعزى في الغالب إلى الموازنات التشاركية، وهي زيادة مشاركة العامة في عملية اتخاذ القرارات العامة، وزيادة إيرادات الضرائب المحلية التي يتم تحصيلها، بالإضافة إلى نقل أجزاء كبيرة من الموازنات العامة إلى الخدمات العامة التي يتم تنفيذها بما يتواءم مع أولويات المواطنين، لم يتم العثور عليها إلا عندما تم تنفيذ الموازنات التشاركية في الحكومات المحلية اللامركزية الناضجة بالفعل من الناحية الإدارية والسياسية.

نشرت الصحيفة الدولية للمراجعة الحكومية بحثًا قصيرًا تحت عنوان "[جنبًا إلى جنب مع الناس: تجربة كوريا مع المراجعة التشاركية](#)" حول مؤسسة مجلس المراجعة والفحص الكوري (BAI) الذي يمكن أن يطلب من خلاله المواطنين والمجتمع المدني إجراء المراجعات العامة. وهو يستخدم تجارب مؤسسة مجلس المراجعة والفحص الكوري فيما يتعلق بالتعامل مع ثلاثة مشكلات رئيسية تقترن بتعاون مؤسسات الرقابة العليا مع المواطنين: قيم وامتيازات المراجعة التشاركية والمخاطر وآليات السيطرة والدروس المستفادة والتحديات التي تتم مواجهتها.

بحث "[الديمقراطية التشاركية والسياسة الفعالة: هل هناك رابط بينهما؟ دليل من ريف بيرو](#)" المنشور في صحيفة التنمية العالمية ينظر في شأن العلاقة بين المؤسسات الديمقراطية التشاركية من أسفل لأعلى ومن أعلى لأسفل والسياسة الزراعية الفعالة في المحليات الريفية في بيرو. يستنتج هذا المقال أن المنتديات المشاركة التطوعية تقترن بشكل قوي وكبير بالسياسة الزراعية الأكثر فاعلية والأكثر نشاطًا؛ إلا أنه قد ظهرت نتائج أكثر غموضًا عند فحص مؤسسات الموازنة التشاركية الإلزامية في بيرو، حيث تم العثور على سياسات زراعية أكثر نشاطًا ولكنها أقل فاعلية بعد تنفيذها.

تعد دراسة "[الموازنات التشاركية، الخدمات المحلية الريفية والإصلاح الديمقراطي المحلي التجريبي](#)" بمثابة دراسة حالة حول الموازنات التشاركية (PB) في محلية تشينغ دو في الصين، والتي حددتها الحكومة على أنها منطقة تجريبية لتحقيق المزيد من التنمية المتوازنة والمتكاملة بين المناطق الريفية والحضرية. يوثق هذا المقال نتائج البحث الذي تم تنفيذه على مدار خمس سنوات من خلال بيانات من أكثر من 2000 قرية.

فرص العمل

مدير استراتيجيات الدول

تبحث شراكة الموازنة الدولية عن [مدير استراتيجيات الدول](#) لإدارة برنامج استراتيجيات الدول وتطوير وتنفيذ رؤية إبداعية من أجل تحسين وتوسيع نطاق العمل.